

المقدمة

تُعد مسؤولية الطبيب الجنائية بصفة عامة من أهم الموضوعات التي تثير اهتمام الباحثين في الوقت الراهن وذلك بسبب تنامي المعطيات الطبية وخطورتها في الوقت الحالي ، وفي هذا الإطار يعد موضوع سر المهنة الطبية من المواضيع بالغة التعقيد وأصبحت تثير الكثير من المشكلات القانونية والعلمية باعتبار أن السر المهني وموضوعه يعد من الضمانات الأساسية لحقوق الإنسان حيث تضمنت المادة (١٢) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أحكاماً تتضمن حماية الخصوصية الشخصية للأفراد، ويأتي الالتزام بالاحتفاظ بالسر الطبي ضمن قائمة من أسرار المهن التي يتوجب على أصحابها الالتزام بهذه الأسرار مثل المحامين والوكلاء وغيرهم من أصحاب المهن الذين يتصل علمهم بهذه الأسرار بحكم عملهم.

وقد عنى الإسلام وفي إطار تنظيم جوانب الحياة المختلفة بحفظ الأسرار وكتمانها سواء ما يتعلق بالأفراد أو الدولة، وأمر المسلمين بحفظ الأسرار ويقول الرسول «استعينوا على قضاء حوائجكم بالكتمان، فإن كل ذي نعمة محسود». ومن بين الأسرار التي أوجب الإسلام المحافظة عليها أسرار المرضى، وفي ذلك يقول الله تعالى :

﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ۚ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾^(١)، ويفهم من هذه الآية الكريمة أنها وصفت من أفلح من الناس بصفات عدة منها تأدية الأمانة التي أوجب الله حفظها وتأديتها إلى أهلها.

وما رُوِيَ عن النَّبِيِّ من قوله: «إذا حدث الرجل الحديث ثم التفت فهي أمانة»، ووجه الدلالة من هذا الحديث أن النَّبِيَّ قد وصف السر بالأمانة التي يجب حفظها ولا يحل تضييعها، والسر إذا أفشي كان خيانة، والخيانة حرام بكل صورها.

وقد اعتمد هذا البحث على مصادر الفقه الإسلامي والقانون الوضعي وعلى المقارنة وعلى ما أرسته المحاكم والسوابق القضائية، ولم يتيسر لنا من السوابق القضائية السودانية إلا القليل، وقد تم تقسيم هذا البحث إلى أربعة فصول

(١) سورة النساء، الآية (٥٨).

الفصل الأول وهو بعنوان المسؤولية الجنائية الطبية عن

أربعة موضوعات هي :

- ❖ تعريف المسؤولية الطبية.
- ❖ أنواع المسؤولية الطبية.
- ❖ طبيعة المسؤولية الطبية.

الفصل الثاني وهو تحت عنوان إفشاء سر المريض تطرقنا

إلى ثلاثة موضوعات هي:

- ❖ تعريف السر الطبي.
- ❖ طبيعة السر الطبي.
- ❖ نطاق السر الطبي.

أما في الفصل الثالث والمتعلق بالمشروعية القانونية

للالتهام بالسر الطبي تناولنا في هذا الفصل الموضوعات التالية.

- ❖ تعريف الطبيب.
- ❖ الأساس القانوني للالتهام بالسر الطبي.

أما الفصل الأخير تحدثنا فيه عن جريمة إفشاء السر الطبي من حيث أركان جريمة إفشاء السر الطبي وانتفاء مسؤولية الطبيب.

وفى نهاية البحث قدمنا خاتمة ثم استعرضنا قائمة المراجع وقد اعتمدنا فى إعداد هذا البحث على عدد من المراجع، وأشرنا فى الهوامش للمراجع التى تم الاقتباس منها وفقا لما تقتضيه قواعد البحث العلمي، كما نود أن نشير إلى أن هناك بعض الفقرات قد تم نقلها نصا من بعض المراجع أشرنا إليها فى الهوامش.

كما أضفنا بعض الملاحق مما يتعذر الحصول عليها خدمة للقارئ مثل قرارات مجمع الفقه الإسلامى ، إعلان جنيف.

أهمية وضرة البحث :

تأتي أهمية البحث عن مسؤولية الطبيب الجنائية المترتبة عن إفشاء السر الطبي لتشعب هذا الموضوع وتداخله مع كثير من المسؤوليات الجنائية للطبيب في إطار التكيف القانوني لمشروعية عمل الطبيب ومسؤولياته كمعالج، والتزام الطبيب بالاحتفاظ بأسرار مهنته معروف منذ القدم، فقد بدأ التزاماً قانونياً، ويرجع أساس الالتزام بالسر الطبي قديماً إلى أساس أخلاقي إلى ما نص عليه قسَم أبقرات من آلاف السنين إذ جاء فيه (إن كل ما يصل إلى بصري أو سمعي وقت قيامي بمهمتي أو في غير وقتها مما يمس علاقتي بالناس ويتطلب كتمان سأكتمه، وسأحتفظ به في نفسي محافظتي على الأسرار)، وجاء أيضاً في إعلان جنيف ما يلي: (سأحتفظ على الأسرار التي أئتمن عليها).

ومن حق المريض أن يتوقع أن لا يقوم طبيبه المعالج بتقديم أي معلومات شخصية عنه لجهة أخرى، والتي يكون الطبيب قد حصل عليها بحكم عمله إلا بموافقه وفي الحالات الاستثنائية التي يشعر الطبيب بضرورة رفع مثل هذه المعلومات لجهة ما بدون موافقة المريض أو بخلاف رغبته، فيجب على الطبيب مراعاة الأنظمة والقوانين المعمول بها، ذلك أن الحياء العام يتأذى من الإفشاء إضافة

إلى الأضرار التي تلحق بالمصلحة العامة والمصلحة الخاصة عندما يمتنع الأفراد عن عرض أنفسهم على الأطباء خشية افتضاح أمرهم وما يترتب على ذلك من تشويه لسمعتهم.

وتأتي أهمية البحث أيضاً من الحديث عن بعض الحالات التي يثور حولها التساؤل ويختلف حولها الباحثون مثل: ما هي الحالات التي تعتبر أسراراً طبية وغيرها لا؟ وكذلك الحالات التي يجوز فيها إفشاء المعلومات بدون موافقة المريض كما هو الحال بالنسبة لأسباب الإباحة المقررة للمصلحة العامة مثل التبليغ عن الجرائم وغير ذلك مما سيرد تفصيله.

كما تثار تساؤلات عديدة عن مدى أحقية الطبيب بإفشاء المعلومات المتعلقة بالمريض بعد وفاته أو تلك المعلومات التي يتم الإفشاء عنها لأغراض التعليم الطبي والبحوث الطبية والرقابة الطبية، وهناك أسباب إباحة أخرى مقررة لمصلحة الأشخاص يجوز للطبيب إفشاء السر الطبي ومن أمثلة ذلك وقوف الطبيب أمام المحكمة للدفاع عن نفسه وكذلك في حالة رضا صاحب السر.

وعليه يمكن القول إن مسؤولية الطبيب من أهم الأبحاث القانونية المعاصرة والتي كثرت فيها الإسهامات واتسع حولها النقاش، إلا أن هذه الأبحاث تطرقت عرضاً لأهم مسؤوليات الطبيب وهي ضرورة

الحفاظ على أسرار المريض ولم تستوعب بصورة كافية مشكلة إفشاء السر الطبي، حيث لا يزال الفراغ القانوني حول هذا الموضوع يدعونا للبحث والنقاش سيما أن علم الطب هو علم متطور ومتجدد ويحقق المزيد من المنجزات العلمية، الأمر الذي يستدعي مواكبة التشريعات لهذا التطور وبالتالي استمرار الاجتهاد والدراسة حول هذا الموضوع.

وبالمقابل وكما أن التشريعات التزمت بوضع الضوابط للالتزامات الطبيب نجد أنها وضعت حقوقاً له في هذا الاتجاه حماية له من المسؤولية.